الفصل التاسع

التحولات الاجتماعية بعد الثورة

بعد استقرار الحكم في إيران للثورة الإسلامية صاحبته تحولات في المجتمع الإيراني، تتعلق بكثير من مناحي الحياة، مثل النمو السكاني والتعليم وأحوال المرأة والطفل والصحة، نشير إليها باختصار، كما يلي:

١- كانت الإصلاحات في عهد الشاه تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى والطبقة العليا، ولكن بعد الثورة أصبح همها الأول على تحسين أوضاع الطبقة الفقيرة، مما نتج عنه زيادة النمو في السكان على الرغم مما أحدثته الحرب العراقية، فقد نما عدد السكان بنسبة ٧٪ تقريبًا، صاحبه تحسن في دخل الطبقة الفقيرة. كما تحسنت الأوضاع الصحية للأطفال، فقلت نسبة الوفيات، وارتفعت نسبة الخصوبة في الأسرة إلى ستة مواليد، وهذا يعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وعمدت الدولة إلى الإكثار من خريجي الكليات الطبية، واعتمدت سياسة صحية وقائية كالاهتمام بالتطعيمات الصحية، ولكن بعد سنة ١٩٨٦م انخفض النمو السكاني إلى ٢٪، وعندها بلغ عدد السكان ٦٨،٢ مليون نسمة، وقد عملت الحكومة على نشر الوعي وتقليل عدد الأطفال في الأسرة وتسهيل انتشار موانع الحمل.

٢- ازدادت نسبة التعليم بين الأطفال والشباب، وتحسنت بشكل متزايد، فبلغت ٨١٪ سنة ١٩٩٦م، أما بين الإناث فبلغت النسبة ٧٤٪، وزاد معدل

التعليم الابتدائي والثانوي، كما تضاعف أعداد الطلبة في الجامعات، على الرغم من أن واحدًا من عشرة في المئة من خريجي الثانوية يقبلون في الجامعات، ومع زيادة هذا العدد أصبح بينهم الكثير من الناقدين للنظام والمطالبين بمزيد من الحرية، ولم يرافق ارتفاع هذه النسبة تحسن في الأداء التعليمي والثقافي، فازداد الكم وانخفض الكيف. وصاحب ازدياد عدد الشبان والشابات في المجتمع زيادة في مطالبهم السياسية والاجتماعية، لجاء الكثير منهم إلى إنشا الجمعيات ذات الأغراض المختلفة، وانخرط الكثير منهم في الأعمال الإنسانية، وبتحرر هذه الفئة من الشبان والشابات من الرقابة الأسرية، وظهرت خلافات بين عادات الأسرة القديمة وبين السلطة، وتوجهات هذه الفئة، خاصة أن بعض تلك التوجهات تخرج عن قواعد الشرع الإسلامي المذهبي، وتعمد السلطة إلى عسكرة هذه الفئة في شتى أقسام السلاح، عامدةً للتخلص من أنشطتهم، وضرورة إشغالهم واستنفاذ طاقتهم، غير أن التحولات الفكرية لهذه الفئة بعد الثورة تركزت على إصلاح الفكر الديني، ورغبتهم في تعديل مسار رجال الثورة المتعصبين، متخذين منهج المصلح الاجتماعي على شريعتي نموذجًا للتوفيق بين الفكر الديني الشيعي المعتدل والأفكار الغربية المفيدة، التي لا تصطدم مع القواعد الأساسية للشريعة الإسلامية، وكذا ما نادى به عبدالكريم شروس، ومجتهد شبستري، ومحسن كيدور من إصلاح واعتدال. لقد التحق كثير من الشباب بالدراسات الاجتماعية والتاريخية، التي بلورت لديهم فهمًا جديدًا عن مسيرة رجال الثورة، المتمركزة حول مبادئ الفكر المذهبي الشيعي، وتساءلوا عن مستقبل إيران السياسي، وحرية تكوين الأحزاب، وانتخابات ديموقراطية لا تعتمد على المعايير الانتقائية الشخصية والمذهبية الضيقة، ونادوا بمزيد من الحرية وإصلاح نظام

القضاء، والحد من سلطة بعض الفئات الدينية، التي تستغل مبادئ المذهب لمصالحها الشخصية، ومن المحتمل أن تكون إيران في المستقبل مقدمةً على تغيرات فكرية واجتماعية يكون رائدها هؤلاء الشباب، هذا إذا ما انغمست إيران في حروب خارجية، تؤثر على المسيرة السلمية لهذا الفكر، فالحروب عادة تنتج التعصب والأفكار المتشددة والتفاف الشعب حول القيادة ايًّا كانت، وسوق الناس إليها أو تقبلها.

٣- ومن الناحية الاقتصادية واجهت البلاد تضخمًا نقديًّا يقدر بـ ٢٠٪ سنويًّا مما أضعف المستوى المعيشي للأسرة ودخلها، وارتفعت نسبة البطالة من ١٠٪ إلى ٢٠٪، مما جعل الأسر بعد سنة ١٩٩٦م تسعى إلى التقليل من الإنجاب. ووقوع البلاد تحت نتائج الحصار الاقتصادي، ومع أن إيران لا تعتمد ميزانيتها بشكل كبير على النفط، وإنما أغلب مواردها تأتي من النشاط الزراعي والصناعي، ولا يمثل النفط إلا نسبة ضعيفة، وهذا ما يفسر عدم اهتمام إيران كثيرًا بنزول أسعار النفط، كما هو الحال في بلاد الخليج العربي، التي يعتمد اقتصادها الريعي على النفط. وارتفع معدل النساء العاملات بما يقرب من ٣٠٪، وذلك لحاجة الاسرة إلى دخل إضافي، كانت إيران تصدر سبعة ملايين برميل للنفط يوميًّا سنة ١٩٧٦م، واليوم تنتج أقل من أربعة ملايين يوميًّا، يذهب أغلبه للاستهلاك المحلي، ويصدر منه القليل، وإيران غنية بالغاز، ولكنها لا تنتج منه الكثير، فتبلغ مبيعات الغاز السنوية ما يقرب من مليار دولار، كل ذلك ضعف الاستثمار في النفط، وأثار الحصار الاقتصادي عليها، ويبلغ مستوى دخل الفرد فيها في الشهر ٢٠١٠ دولارات، في حين يبلغ في تركيا ٢٨٠٠ دولار، ويبلغ في الجزائر ١٩٣٠ دولارًا، كل ذلك سنة ٢٠٠٣م. وقد أثرت

سياسة الحكومة في الوضع الاقتصادي لإيران في تأميم ما يقرب من ٨٠٪ من الصناعات، والتي لم تستطع أن تتطور في ظل الحصار، ومع متغلبات السياسة الاقتصادية للدولة، ويمكن القول: إن الفرد الإيراني يقوم بتمويل ميزانية الدولة بـ ٢٠٪ من دخله القومي، وذلك عن طريق تضخم العملة السنوي البالغ ٢٠٪، حيث تعمد الدولة إلى طباعة العملة بشكل متزايد مع حاجة السوق للسيولة. وقد حصل بعد الثورة ظهور شريحة اجتماعية جديدة مقربة للسلطة، انتقلت إلى يدها الثروة، فإن ٢٠٪ من السكان الذين يمثلون هذه الفئة المتنفذة اقتصاديًّا، يمثل دخلها ٤٩٪ من الدخل القومي لإيران، وهذا سيولد تصادمًا مع مصالح الفئات الضعيفة. وبالمقارنة فإن ٢٠٪ من فئة الفقراء في إيران يملكون فقط ٥٪ من الدخل القومي كل ذلك في سنة ١٩٩٨م، وذلك حسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٤م. إن الحكومة الإيرانية أمام تحدٍّ كبير للمشكلات الاجتماعية، المتمثلة بانتشار المخدرات والجريمة وسرقة المال العام وتفشي الرشوة، إضافة إلى المذكورة أعلاه.

٤- عمدت الدولة بعد الثورة على إعادة توزيع الأراضي الزراعية للمزارعين، الذين لا يملكون أرضًا، ووضعت عليهم شروطًا كثيرة، منها عدم إمكان بيعها، والتزام أصحابها بسياسة الدولة الزراعية المعلنة، وقد سبب ذلك تفكيك الأسر الكبيرة، التي كانت تعيش في الريف بأشكال جماعية.

٥- شهد المجتمع بعد الثورة وتدهور الاقتصاد الهجرة من الريف إلى المدن، وذلك بنسب مختلفة في المناطق الإيرانية، وقد صاحب ذلك ظهور العشوائيات في أطراف المدن، والبناء على أراض دونما ترخيص ولا بنية تحتية، مما سبب زيادة في الضغط الاقتصادي على المدن،

وزيادة نسبة البطالة، وما يرافق هذه العشوائيات من مشكلات اجتماعية: كانتشار الجريمة والمخدرات، وقد تعرضت لهذه الظاهرة على الأخص مدينة مشهد وقم وزاهدان. وأما المدن الوسطى كأصفهان وشيراز وأراك، التي جاء إليها المهجرون من المدن، التي تعرضت إلى الحرب العراقية، مثل خرمشهر وعبادان، واحتاجت هذه التقلبات إلى أن تقوم الدولة بمواكبة إمداد السكان بالمساكن والمياه والكهرباء. وتحسين أحوال الريف كي يعود المهاجرون إلى أريافهم وقراهم.

٦- بعد قيام الثورة الإيرانية هاجر ما يقرب من مليون ونصف إلى خارج إيران، أكثرهم غادرها إلى تركيا وأمريكا، وهم على أصناف عدة، فمنهم: رجال السلطة القديمة، ويساريون، وأساتذة جامعات، ومهندسون، لا تتفق أفكارهم مع رجال الثورة، وأكثر هؤلاء من الطبقة الغنية أو المتوسطة.

٧- اتسمت المرحلة الأولى من قيام الثورة بشدة الرقابة على وسائل الإعلام، فمنع تركيب الفضائيات، كي لا يمتد شيء من الخارج إلى الفكر الإيراني، كذلك كانت الرقابة على الصحف والمجلات، وقد زج بعض الخارجين عن هذه السياسة بالسجون، أو أصبح موضع اضطهاد من السلطة، لكن هذه السياسة تغيرت قليلًا بمجيئ الإصلاحيين، ففي عهد محمد خاتمي رفعت الرقابة المشددة، وتضاعف عدد الصحف والمجلات، وشاع انتشارها. كما أن وسائل تقنية الإنترنت قد مكنت من الاضطلاع على الكتب والترجمات، وكل ما له مساس ورغبة عند الشباب خاصةً، ويستخدم المجتمع الإيراني بعض الأنشطة الاجتماعية، فيمارسها في الحدائق العامة، والتي تحاول الدولة الإكثار منها، فقد أصبحت أماكن لممارسة الرياضة الفردية أو الجماعية لكل من

الجنسين، وقد تخف أو تزداد رقابة حراس الثورة على تلك الأماكن، خاصة ما تعلق بلباس المرأة الشرعي عندهم.

٨- ومن الظواهر الاجتماعية في إيران رفض اللاجئين الأفغان، الذين لجئوا إلى إيران بعد الحرب الأفغانية، وأنه وإن كان بعضهم من قبيلة الهزار الشيعية، إلا أن ما يقرب من ١٠٠ ألف من أطفال الأفغان لا يحق لهم الدراسة في المدارس الإيرانية، كما أن العنصر الآذاري المحتقر عند بعض المجتمعات الإيرانية يمثل عدم تجانس سكاني، ويثير بعض المشكلات التي عادة ما تكون مثار إشكال في كل من كردستان الإيرانية وبلوتشستان والأحواز العربية، كل ذلك ضعف في البنية الاجتماعية، وعدم تجانس اجتماعي، ينسحب في بعضه إلى خلافات سياسية.